الزواج القسري، المبكر للأطفال

kadav
kadınlarla dayanışma vakfı
women's solidarity foundation

kadınlarla dayanışma vakfı
women's solidarity foundation

* تم إعداد كتيب الزواج القسري، المبكر للأطفال مع محتويات أنشطة الزواج القسري والمبكر للأطفال التي نظمتها "كاداف" في تموز 2022.

" بموجب القانون المنطبق على الطفل بموجب هذه الاتفاقية، باستثناء وضع سن الرشد المبكر ، الطفل هو أي إنسان يقل عمره عن ثمانية عشر عاماً ".
اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ، 1989
"من لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر ، حتى لو أصبح بالغًا في سن مبكرة" هو طفل.
قانون حماية الطفل رقم 5359
أولئك الذين أتموا سن 18 في تركيا هم من البالغين.
المادة 11 من القانون المدني التركي

الزواج القسري، المبكر للأطفال

ما هي الزيجات التي نحددها على أنها زيجات أطفال ومبكرة وقسرية؟

زواج الأطفال: هو زواج رسمي وغير رسمي يكون فيه أحد الطرفين على الأقل طفلاً. لا يمكن ذكر إرادة الطفل وموافقته ، ولا يهم إذا كان الزواج ممكنًا بموجب قوانين ذلك البلد.

الزواج المبكر: التعريف مستقل عن العمر. يشير إلى زواج الأشخاص الذين لم يبلغوا بعد مستوى النمو الجسدي والعاطفي والجنسي والنفسي الذي يمكن أن يتحمل مسؤوليات الزواج.

الزواج القسري : نوع من الزواج لا يعطي فيه شخص واحد على الأقل موافقته الكاملة والحرة على الزواج أو يفتقر إلى القدرة على إعطاء الموافقة الكاملة والمستنيرة. يمكن أن يلعب الضغط والتهديد الجسدي والنفسي والمالي والجنسي و/ أو العاطفي.

زيجات الأطفال هي انتهاكات لحقوق الإنسان

في جميع أنحاء العالم ، يبلغ عدد النساء المتزوجات في سن الطفولة حوالي 6 أضعاف عدد الرجال. بالإضافة إلى ذلك ، تعاني الفتيات من عواقب زواج الأطفال بشدة حيث يجبرن على الإنجاب والاضطلاع بأدوار النوع الاجتماعي ، وخاصة أعمال الرعاية. وهذا يدل على أن السبب الجذري والمشاكل الناشئة مرتبطة بشكل مباشر بعدم المساواة بين الجنسين. جميع أشكال عدم المساواة الأخرى في المجتمع تؤدي إلى تفاقم مشكلة الفتيات والنساء.

تؤخذ الطفولة من الفتيات اللاتي يجبرن على الزواج من أنهن لا يعطين موافقتهن الكاملة والحرة قبل أن يكملن نموهن البيولوجي والنفسي والاجتماعي. العديد من الحقوق الأساسية ، لا سيما التعليم والصحة والعمل ؛ والأهم من

ذلك أنهم محرومون من حق تقرير حياتهم وأجسادهم وحياتهم الجنسية. إنهم معزولون عن أقرانهم ، وغالبًا ما يُجبرون على تحمل مسؤوليات لا يمكنهم التعامل معها ويعيشون في بيئات يتعرضون فيها بشدة لخطر العنف.

زواج الأطفال ؛ يشمل أشكال الإيذاء الجسدي والجنسي والاقتصادي والعاطفي. إنه يؤثر على "حالة الرفاه" ، أي الصحة ، من خلال إحداث أضرار جسدية وعقلية واجتماعية.

إن قدرة الفتيات المتزوجات في سن مبكرة على رفض الجماع محدودة مقارنة بالبالغين. في معظم هذه الزيجات ، تتزوج الفتيات من رجال أكبر سناً ويُجبرن على الجماع. على الرغم من محاولة تبريره باسم الزواج ، إلا أنه "اعتداء جنسي على الأطفال". هنا ، فإن أفراد الأسرة الذين يجبرون الطفل على الزواج من الجاني ، أو أولئك الذين يشهدون ولا يبلغون في حضور ولي الأمر هم أيضًا مذنبون. يضاف إلى هذا النوع من العنف الجنسي الذي تتعرض له الفتيات ، المشاكل الصحية وخطر الموت الناجم عن الولادة القسرية في سن مبكرة ، ونقص الحماية من الأمراض المنقولة جنسياً.

من المعروف أن النساء اللواتي يتزوجن في سن مبكرة أو في سن مبكرة يتعرضن للعنف الجسدي أكثر من النساء في الفئات العمرية الأخرى.

يجب أن نتجنب سن الطفل والزواج المبكر والقسري!

من واجب المجتمع كله حماية الأطفال من الإهمال وسوء المعاملة ، ويعتمد فقط على وضع حقوق الأطفال ومصالحهم فوق كل شيء آخر (الاهتمام الاقتصادي ، والأسرة ، والثقافة ، والتقاليد ، وما إلى ذلك).

زواج الأطفال غير مقبول وفق الاتفاقيات الدولية التي وقعتها تركيا ، والتي تسري على جميع المواطنين أو اللاجئين الذين يعيشون داخل حدودها ، ونهج حماية الطفل.

تقع على عاتقنا مسؤولية تفعيل آليات الشكوى والإبلاغ بسرعة عندما نرى طفلاً يُجبر على الزواج أو عندما تنشأ مخاطر. في الوقت نفسه ، فإن أي شخص يرى طفلًا بحاجة إلى الحماية ملزم قانونًا بإبلاغ السلطات المسؤولة عن حماية الطفل عن هذا الموقف. إذا كان وضع الطفل هذا ناتجًا عن ارتكاب جريمة ضده ، فيجب أيضًا إبلاغ المؤسسات المسؤولة عن التحقيق في الجريمة.

يجب اتخاذ تدابير قانونية إضافية لحماية حقوق الأفراد في الزواج بحرية ورفض الزواج. يجب إضافة سياسات شاملة لضمان المساواة بين الجنسين ، وآليات قوية لحماية الطفل ، وتدريب المسؤولين الحكوميين ، وأنشطة زيادة الوعي للأسر والمجتمعات المحلية. يجب التخطيط لأنشطة التمكين القائمة على المساواة بين الجنسين والتي من شأنها تمكين الفتيات والنساء.

بصفتنا نساء ، يجب أن نتحدث بصوت عالٍ ونعارض أسباب وعواقب زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري ، والأضرار التي تسببت فيها المرأة في حياتها.

بعد التناقضات في قوانين جمهورية تركيا فيما يتعلق بسن الزواج والفجوات التي تسمح بالإساءة ، تكافح المنظمات النسائية من خلال مراعاة المصالح الفضلى للطفل والمرأة.

كيف يتم التعامل معها في قوانين الجمهورية التركية؟

- وفقًا للقوانين الحالية لجمهورية تركيا ، يجوز للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 17 عامًا الزواج بموافقة كتابية من والديهم أو أولياء أمورهم. يمكن لمن ليس لديه والد أو وصي أن يتزوج بإذن من سلطة الوصاية (محكمة السلام).

- في حالات استثنائية وفي ظل وجود سبب مهم للغاية ، يجوز للقاضي (قاضي محكمة الأسرة) أن يسمح بزواج رجل أو امرأة أكمل سن 16 عامًا ، بناءً على طلبه. لكي يمنح القاضي الإذن بالزواج ، هناك حالة طارئة وتحدد استحقاق الطفل أن الطفل لديه الفطنة اللازمة ليتمكن من إبرام العقد ، وأن لديه إرادة كاملة ومستقلة وموافقة مستقلة عن البيئة الاجتماعية والضغط ، والظروف الحالية والمحتملة بعد الزواج للطفل ، وكذلك الظروف الجسدية والبدنية للطفل ، وينبغي تقييم النمو العقلي والاجتماعي.

الزواج يجعل الشخص ينضج. يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن المسؤوليات القانونية للشخص الذي سيتزوج ستتغير أيضًا تجاه الأطراف الثالثة. يصبح الشخص الذي لم يبلغ بعد مسؤولاً عن معاملات الديون والأضرار ضد أطراف ثالثة بالزواج.

- إذا كان كلا الطرفين من مواطني دولة تسمح بالزواج المبكر وسيتزوجان في تركيا ، فسيخضع عقد الزواج للقانون التركي من حيث الشكل. لذلك سيكون الزواج الرسمي مطلوبًا. حقيقة أن عقد الزواج يخضع للنظام العام يمنح الدولة سلطة عدم الاعتراف بزواج الأطفال حتى لو تم في بلد آخر.

- إذا كان الشخص الذي يتزوج مع طفل بالغًا ، فإنه يرتكب جريمة الاعتداء الجنسي على الطفل. وفقًا لقانون العقوبات التركي ، الذي يعتبر السلوك الجنسي الصريح تجاه الطفل جريمة ، يخضع الشخص لقانون المكان الذي يقيم فيه.

حتى لو لم يكونوا مواطنين أتراك ، فإن أفعالهم ستُعتبر جريمة وستخضع للتحقيق والملاحقة القضائية. (الاعتداء الجنسي على الأطفال (المادة 103 من قانون الجمهورية التركي) ، (العلاقة الجنسية مع قاصر (مادة 104 من قانون الجمهورية التركي)

- الأشخاص الذين يرون طفلاً بحاجة إلى الحماية لهذا الوضع ؛

يجوز لها إخطار مسؤولي إنفاذ القانون ، ومكتب المدعي العام / المدعي العام لمكتب الأطفال ، ومديرية المحافظة-المنطقة الأسرة والخدمات الاجتماعية ،وألو 183
ويجوز للطفل (من خلال نفسه أو الشخص المخول بتمثيله) و / أو الأشخاص المسؤولين عن رعاية الطفل التقدم أيضًا إلى المنظمات الإقليمية والمحلية التابعة لوزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية. يمكن تقديم الطلب كتابيًا أو شفهيًا.

- في حالات الطوارئ (خطر الزواج قريبًا ، احتمال اختطاف الطفل ، محاولة الزواج من أكبر منه سنًا ، ارتكاب جريمة ضد الطفل ، إلخ) ، يمكن اتخاذ تدابير حماية طارئة. (المادة 9 من قانون حماية الطفل)

- في حالة إجبار الطفل على الزواج أو إذا تعرض الطفل المتزوج لإكراه من قبل الشخص الذي تزوج منه أو أسرته ، فمن الممكن الاستفادة من اللوائح الخاصة بالحماية من العنف الأسري وفقًا لـ قانون حماية الأسرة ومنع العنف ضد المرأة. في هذه الحالة ، يتم تطبيق تدابير الحماية على ضحايا العنف وتطبيق التدابير الوقائية على الجناة.

- الوالد أو الوصي الذي يزوّج الطفل تحت الرعاية يرتكب الجرائم التالية:
1. التهديد والابتزاز (مادة 107-106 من قانون الجمهورية التركي)
2.الحرمان من الحق في التعليم والتدريب (مادة 112 من قانون الجمهورية التركي) 3.التحريض على جرائم الاعتداء الجنسي أو الاتصال الجنسي مع قاصر والمساعدة في ذلك(مادة 104-103من قانون الجمهوري التركي) (مادة 39-38 في قانون الجمهورية التركي)
4. الاتجار بالبشر (مادة 80 من قانون التجارة التركي)
5. انتهاك الحماية والمراقبة والمساعدة والاخطار (مادة 98-97 من قانون الجمهورية التركي) 6. سوء المعاملة (مادة 232من قانون الجمهورية التركية)
7.الاخلال بالالتزام الناشئ عن قانون الاسرة (مادة233 من قانون الجمهورية التركي)

- حضور حفل زفاف ، إلخ. وهي جريمة مخالفة لواجب الحماية والإشراف والمساعدة والتبليغ لمن شهد الزواج. انتهاك الالتزام بالإخطار (مادة 98-97من قانون الجمهورية التركي)

- يحكم على الموظف العام الذي علم بارتكاب جريمة تتعلق بواجبه وأهمل إبلاغ السلطات المختصة أو تأخر في ذلك بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين. إذا كان هذا الشخص مسؤولاً عن تطبيق القانون ، فستزيد العقوبة بمقدار النصف. الموظفون العموميون ملزمون بالإبلاغ عن زواج الأطفال أو الزواج المبكر أو الزواج القسري ليس فقط لسلطات التحقيق ولكن أيضًا لجميع السلطات المختصة. لذلك ، يجب عليهم أيضًا إخطار السلطات المسؤولة عن حماية الطفل.

كلمات للنساء :

"شقيقاتي الخمس تزوجن أيضًا في سن مبكرة ، ورأيت ما مروا به ورفضت الزواج حتى بلغت 28"

"عندما أنجبت أطفالي ، كنت طفلاً أيضًا ، وكبرنا معًا. لكن لم يعاملني أي شخص في عائلة زوجي ، التي كنت متزوجة منها ، كطفل ".

"بصفتنا أختين ، أصبحنا طفلة عروسًا لنفس العائلة ، ولم أكن سعيدة للغاية. لم يسمحوا لنا حتى بالتحدث مع بعضنا البعض كأُختين. لقد استغرق الطلاق مني سنوات ، ولا تزال أختي مضطرةً للعيش مع تلك العائلة. لن أسمح لأولادي بالزواج مبكرًا. "

" خطبت جارتي ابنتها البالغة من العمر 12 عامًا. كان الصبية صغيرة من الناحية الجسدية لدرجة أنهم ألبسوها الكعب العالي والملابس الخاصة لجعلها تبدو أكبر. عندما سمعت ، قلت إنني سأشتكي منهم ، ثم علمت أن الطفل تزوج في سن 13 عندما بلغت سن البلوغ. لم أكن أعرف ماذا أفعل."